تقرير

المناقصة الثالثة للبواخر: دفتر شروط مخالف

لا حل سوى في البواخر. هذه هي الحال منذ عام 2012. وقبل تحوله إلى تصريف الأعمال، أبى مجلس الوزراء إلا أن يحيي مناقصة الـ850 ميغاواط. لكن مع التسليم بملاحظات إدارة المناقصات. منذ ذلك التاريخ، لم يحصل تقدم كبير. أعدّت وزارة الطاقة دفتر شروط جديداً، لكنّ التدقيق فيه أظهر عدم التزامه بكل الملاحظات، وبالتالي عدم تطابقه مع قرار مجلس الوزراء

إيلي الفرزلي

يشير مجلس الوزراء في القرار الرقم 84 تاريخ 21 أيار 2018 إلى «إطلاق مناقصة جديدة عبر إدارة المناقصات لشراء طاقة بقدرة حوالى 850 ميغاواط طارئة ومستعجلة في موقعي دير عمار والزهراني، وفتح الخيارات (استقدام معامل عائمة أو على البر ـ الاستئجار ـ التكنولوجيات ـ أنواع المحروقات)...». بمعزل عن النقاش المتعلق بكيفية قيام حكومة بإقرار مشروع يكلّف الخزينة نحو مليار دولار قبل ساعات من تحولها إلى حكومة تصريف أعمال، فإن المناقصة تحولت نظرياً إلى أمر واقع. وقد سبق أن أشار القرار الحكومي بوضوح إلى أن المناقصة، التي تقرّ للمرة الثالثة، يجب أن تستند إلى اقتراح وزارة الطاقة بتمديد مهل تقديم العروض إلى 10 أسابيع ومهل تسليم الطاقة إلى حدود تسعة أشهر، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات إدارة المناقصات (على دفتر شروط المناقصة الأولى). وهذا يعني عملياً التسليم بأن إدارة المناقصات، التي خاضت مواجهة قاسية مع وزارة

> **دفتر الشروط يعطي الأفضلية للبواخر على حساب معامل البر**

الطاقة ومن خلفها رئاسة الحكومة، لإثبات عدم قانونية دفتر الشروط السابق، بسبب تضييق هامش المنافسة، كانت على حق. لكن ماذا بعد؟

تشير المعلومات إلى أن وزارة الطاقة قد أعدّت دفتر الشروط، ملتزمة بقرار مجلس الوزراء، الداعي إلى الأخذ بملاحظات إدارة المناقصات (قدمت الإدارة ملاحظاتها إلى وزارة الطاقة في كتابين منفصلين في شهري آب وأيلول 2017). لكن التدقيق في هذا الدفتر يظهر أنه لم يراع كل ملاحظات «المناقصات»، وإن أخذ بالأهم منها، أي زيادة مهلة تقديم العروض من ثلاثة أسابيع إلى عشرة أسابيع، وزيادة مدة التنفيذ من «ما بين ثلاثة وستة أشهر» إلى تسعة أشهر (نص قرار مجلس الوزراء عليهما). وهما كانا العنصرين الأبرز اللذين أسهما في إلغاء المنافسة وتوجيه المناقصة نحو عارض وحيد.

في دفتر الشروط الجديد، الذي جاء مطابقاً لدفتر الشروط السابق إلى حدّ كبير، صحيح أن المنافسة قد فُتحت نظرياً، إلا أنها ظلت محصورة بخيار البحر، بحيث لم يُعط خيار البر، الذي تطرق إليه قرار مجلس الوزراء، أي فرصة فعلية لمنافسة خيار البحر، نظراً إلى حاجته إلى المزيد من الوقت لتنفيذه. وحتى مع فتح المنافسة في خيار البواخر، إلا أنه لا نقاش في أن الأفضلية بقيت لشركة كارادينيز التي تقوم بصناعة أكثر من باخرة حالياً (يشير موقعها الإلكتروني إلى وجود 18 باخرة قيد الإنشاء بقدرة 5000 ميغاواط)، لكن مع ذلك فإن إمكانية دخول منافس جدي خلال فترة الأشهر التسعة لا يزال متاحاً أمام أي عارض يمكن أن يتقدم إلى المناقصة، إذ تشير مصادر تقنية إلى أنه يمكن عملياً إعداد باخرة وتجهيزها بالمولدات خلال هذه الفترة.

أما بشأن خيار البر، فيشير دفتر الشروط إلى أن «اقتراح منشآت الأرض مقبول... على أن تتوفر فيها الشروط الفنية الملائمة وفقاً لتقدير وزير الطاقة والمياه، وفي حال اقتراح منشآت على أرض خاصة تستوفي الشروط المذكورة آنفاً، سوف يطلب من مجلس الوزراء تأمين استعمال هذه الأرض».

في النص السابق، يتبين أن خيار المعامل على الأرض محاصر بشروط وقيود غير موضوعية، أبرزها «تقدير وزير الطاقة والمياه»، ما يعني أن لا معيار واضحاً يضعه دفتر الشروط لكل العارضين الذين يتقدمون لخيار البر، بخلاف خيار البحر المحدد في الزهراني ودير عمار، الذي ارتأت الوزارة أو الدولة اللبنانية أنهما الأنسب لوصل البواخر. وبالتالي، فإن أي الغاز المسال (الأوفر والأقل ضرراً على البيئة) هو الغاية المنشودة والتوجه الاستراتيجي للحكومة اللبنانية. وبالتالي، فإنه لا شيء يمنع أيّ عارض من تأمين الغاز على مسؤوليته، وهو أمر ليس صعباً عملياً، وممكن من خلال بواخر مجهزّة لهذه الغاية.

عقبات قانونية تعيق تمرير مناقصة البواخر قبل تشكيل الحكومة (هيثم الموسوي)

من جهة أخرى، سبق لإدارة المناقصات أن دعت إلى تخفيض الضمان المؤقت الذي يدفعه العارضون المتقدمون إلى المناقصة، إذ إن مبلغ الخمسين مليون دولار المخصص لكل موقع هو مبلغ كبير ويحدّ من المنافسة، خاصة أن حجز هذا المبلغ ليس بالأمر اليسير، أضف إلى أن كلفته مرتفعة، والعارضون السابقون دفعوا ما يقارب نصف مليون دولار ثمناً لحجز الضمان، الذي أفرج عنه مجلس الوزراء في الجلسة الأخيرة، أي بعد أكثر من عام على حجزه. وعليه، فإن إشارة مجلس الوزراء في قراره إلى وجوب الأخذ بملاحظات إدارة المناقصات، كان يفترض تخفيض قيمة الضمان، لا سيما أن «المناقصات» سبق أن اقترحت تخفيضه إلى نحو 20 مليون دولار عن كل موقع، انطلاقاً من كونه مبلغاً عادلاً ويتناسب مع المعايير الدولية.

وللتذكير، فقد أتى قرار مجلس الوزراء المتعلق بتأمين طاقة إضافية بقدرة 850 ميغاواط معاكساً للاقتراحات التي تضمنها كتاب وزير الطاقة إلى مجلس الوزراء؛ فالوزير سيزار أبي خليل كان اقترح أن يبادر مجلس الوزراء إلى فضّ عروض البواخر التي سبق أن رفضت إدارة المناقصات السير بها والتفاوض مع العارضين، وصولاً إلى توقيع العقد مع العارض الأنسب، أو تكليف مؤسسة كهرباء لبنان إجراء استدراج عروض جديد وفقاً لأنظمتها ولدفتر شروط جديد. لم يكن بين اقتراحات أبي خليل أي اقتراح يشير إلى إجراء مناقصة جديدة عبر إدارة المناقصات ومع الأخذ بملاحظاتها. ولذلك، ربما يكون مفهوماً عدم التقيد بكل ملاحظات إدارة المناقصات، لكن في المقابل، فإن عدم سير إدارة المناقصات بأي دفتر شروط لا تراه يتلاءم مع ملاحظاتها، سيعني عملياً تجميد الملف تماماً، إلى حين تشكيل حكومة جديدة وعودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، بحيث يتمكن وزير الطاقة من رفع المسألة إلى المجلس لاتخاذ القرار بشأنها.

أما في حال عدّلت وزارة الطاقة دفتر الشروط وسارت به إدارة المناقصات، فهذا يعني عدم الحاجة إلى العودة إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه، كما حصل في المناقصة السابقة، ما يؤدي بالتالي إلى إعلان المناقصة وتقديم العارضين لعروضهم، وصولاً إلى فضّ هذه العروض وإعلان الفائزين. لكن، عند هذه المرحلة فقط، يصبح لزاماً العودة إلى مجلس الوزراء ليصدّق على نتيجة المناقصة وتوقيع العقد مع الفائز. إلا أن الأهم أن مجلس الوزراء سيكون ملزماً بإيجاد حل لمسألة عدم توفير اعتماد للصفقة، والذي درجت العادة على تأمينه قبل إطلاقها، علماً بأنه لم يعد أمامه سوى فتح الاعتماد والموافقة على العقد في الجلسة نفسها، أو ربما تكرار تجربة التعاقد مع الشركة التركية في عام 2012. حينذاك، اعتمدت آلية قضت بموافقة مجلس الوزراء (2012/6/27) على عقد البواخر الذي تضمن تأمين سلفة من وزارة المالية لتغطية الفترة المتبقية من 2012.

هذا يعني عملياً أن المناقصة أو نتيجتها لن تبصر النور قبل تشكيل الحكومة، وهذا يعني بالتالي إعادة فتح النقاش الكهربائي تقنياً وسياسياً. وإذ سبق أن اعترض وزراء حركة أمل على بند البواخر في الجلسة الأخيرة، حيث أعلن وزير المال علي حسن خليل حينها أنه «في البواخر كما كنا بقينا رافضين الصفقة وما يدور حولها، ولنا الشرف أننا صوّتنا ضدها»، فلا حاجة إلى السؤال عن تبدل الموقف أو ثباته. الإجابة كانت واضحة في تعامل حركة أمل مع الباخرة «Ersa Sultan» منذ أيام ورفضها رسوّها في الزهراني. فهل تكرر «الحركة» الأمر نفسه مع الباخرتين اللتين يشير قرار مجلس الوزراء إلى أن إحداهما سترسو قبالة معمل الزهراني أيضاً؟

تقرير

امتياز كهرباء زحلة: صراع أصحاب الرساميل

أسكتت الانتخابات النيابية «الصراع الكهربائي» بين التيار الوطني الحرّ واسعد نكد في زحلة. ولكن، ما إن أُقفلت الصناديق الانتخابية، واقتربت مدّة امتياز كهرباء زحلة من الانتهاء، حتى أُعيد تأجيج الصراع بين الطرفين، اللذين يأخذان الناس رهائن مصالحهما

ليا القزي

يستحوذ ملّف الكهرباء، حالياً، على غيره من الاهتمامات في زحلة. لا يهمّ المواطن الزحلاوي كلّ النقاش القانوني، حول ما إذا كان يحقّ لشركة كهرباء زحلة إنتاج الكهرباء أو لا، أو أنّها تحوّلت إلى «مولّد» كبير يحتكر سوق المولدات، أو أنّه يدفع فاتورتين في فاتورة واحدة وهي مرتفعة الثمن، مُقارنةً بالسعر الذي تشتري فيه كهرباء زحلة الطاقة من كهرباء لبنان.

وبعد أن أثار النواب سليم عون وسيزار المعلوف وميشال الضاهر موضوع تسعيرة الفاتورة التي يدفعها المواطن الزحلاوي في الإعلام، وشنّوا هجوماً على الشركة المحلية، نجح المدير العام لشركة كهرباء زحلة المهندس أسعد نكد، في أن يجرّ النقاش إلى مكان آخر، ويؤجّج قلق الزحالنة من أن تنخفض التغذية الكهربائية (عملياً، الكهرباء في زحلة تنقطع، ولكن لأنّ نكد يلعب دور المولدات الكهربائية، لا ينعكس الشعور بانقطاع التغذية على يوميات الناس).

هكذا تحوّل أهالي زحلة إلى «وقودٍ» في معركة ظاهرها إنمائي، أما باطنها فسياسي ـ مالي، يخوضها طرفان (التيار الوطني الحرّ وميشال الضاهر من جهة، وأسعد نكد من جهة أخرى) كانا قبل أشهر قليلة حليفيْن، مُتعاونيْن في الانتخابات النيابية، وقد أتى ذلك بعد سنوات من المعارك بينهما على خلفية امتياز كهرباء زحلة. كان نكد يظنّ أنّه بالشراكة الانتخابية مع التيار العوني، يحفظ رأسه في كهرباء زحلة، فلم يكن له ما أراد.

في أيار الماضي، كان نكد «شخصاً ناجحاً» (على حدّ وصف الوزير جبران باسيل)، وكان الهدف تعميم نجاح شركة كهرباء زحلة في كلّ المناطق اللبنانية (كما قالت، في حينه، مستشارة رئيس الجمهورية، ميراي عون الهاشم). فهل كان «التيار» يُحاول إيصال رجل إلى الندوة البرلمانية «مُتهَم» بالتلاعب بأرقام الفاتورة الكهربائية، عبر إقناع الناخبين بالاقتراع له (تماماً كحالة الضاهر الذي قُدّم إخبار بحقه يتعلّق بشبهات تورطه بالتعامل التجاري مع إسرائيليين، ثم اتهام مُقدّم من رجل الأعمال سامر الجميل لدى النيابة العامة المالية، بتهمة اختلاس أمواله المودعة لدى شركة ضاهر)؟ انطلاقاً من هنا، يُصبح هجوم التيار العوني والضاهر على نكد «مشكوكاً به». حتى انضمام سيزار المعلوف إليهما، لا تفصله مصادر مُطلعة في زحلة، عن «الصراع الانتخابي حول المقعد الأرثوذكسي بين نكد والمعلوف، الذي فاز بالمقعد بسبب حاصل اللائحة الانتخابي، على رغم تقدّم نكد بالأرقام».

إلا أنّ ذلك، لا يلغي الواقع الشاذّ لامتيازات الكهرباء في لبنان، وتحوّل الأمر إلى «فيدرالية» مناطقية مع تسليم الدولة أمرها إلى شركات خاصة، وفرض الخصخصة تحت حجّة أنّ الدولة غير قادرة على تأمين الخدمات للمواطنين. شركات تعدّت على دورها في توزيع الكهرباء، إلى إنتاجها من دون أي قرار أو إذن بذلك من شركة كهرباء لبنان. ففي عام 2014، بدأت كهرباء زحلة تركيب مولداتها الخاصة، لتنطلق مطلع الـ2015 في احتكار توزيع الكهرباء، على رغم أنّ الدولة اقترّت منذ أواخر الستينيات حصرية إنتاج الكهرباء بمؤسسة الدولة.

نتيجة الإجراءات في حينه، أصبح المواطن الزحلاوي يدفع فاتورة كهربائية مُقسمة إلى قسمين: كلفة استهلاك الطاقة المنتجة عبر مؤسسة كهرباء لبنان والمدعومة من الدولة، وكلفة المولّد. تبيع كهرباء زحلة الكهرباء «بسعر يتراوح ما بين 135 ليرة للكيلوواط ساعة على الشطر الأول من صفر إلى 100 كيلوواط ساعة... ليصل إلى 327 ليرة للشطر الذي يزيد على 500 كيلوواط ساعة... في المقابل، تتراوح التعرفة الرسمية ما بين 35 ليرة للشطر الأول و200 ليرة للشطر الأخير» («الأخبار» عدد الخميس 2 آذار 2017). أسعار كهرباء زحلة تزيد ما بين 160% و380% على الأسعار الرسمية، ومع ذلك يقول نكد لـ«الأخبار» إنّ الفاتورة في زحلة هي «أقلّ بـ30% من بقية المناطق، كما أنّه يحق للمواطن أن لا يشترك في خدمة المولد ويستفيد فقط من كهرباء الدولة».

> **أسعار كهرباء زحلة تزيد ما بين 160% و380% عن الأسعار الرسمية**

تقول مصادر مُطلعة في زحلة إنّ «لُبّ المشكلة حالياً، هي في أنّ كهرباء زحلة مُضيفةً أنّه منذ قرابة العام «بدأت تنتشر في زحلة أخبار عن رغبة ميشال الضاهر في الحصول على الامتياز، هو والمتعهد نقولا سروجي». أخذ الضاهر الضوء الأخضر من التيار العوني، «وبدأ الحملة ضدّ نكد من الباب الذي يوجع الناس: غلاء الفاتورة التي يدفعونها». إلا أنّ تحصين المدير العام لشركة كهرباء زحلة نفسه «بالخدمات السريعة التي يُقدّمها وتحذير الناس بأنّ الكهرباء لا تنقطع، أدّى إلى حملة تضامن مع نكد»، بحسب المصادر. وقد تجلّى ذلك في الوفود الشعبية التي زارت مطرانية زحلة للروم الكاثوليك، مُتضامنةً، يوم الأربعاء الماضي.

يصف نكد ما يحصل بـ«الصراع السياسي، فقبل أن يتهجموا علينا، كان بإمكانهم اللجوء إلى الشركة وسؤالها عن الفاتورة». ويستند نكد في كلامه، إلى أنّ الفاتورة «هي نفسها منذ أربع سنوات، إذا كانت هناك مشاكل لماذا لم يعترض أحد؟». بالنسبة إليه، التوقيت له علاقة «بانتهاء الامتياز في نهاية الـ2018». لا يُنكر أنّه «من حقّ كهرباء لبنان استرداد الامتياز، ولكنه بحاجة إلى قرار مجلس وزراء». وعلى رغم أنّ نكد ينفي أي تواصل بينه وبين باسيل منذ الانتخابات النيابية، علمت «الأخبار» أنّ اجتماعاً «إيجابياً» عقد بين باسيل ونكد قبل يومين من مؤتمر سليم عون ـ ميشال الضاهر ـ سيزار المعلوف، ولم يكن هناك أي إشارة إلى نيّة في التصعيد.

من جهته، يقول سليم عون لـ«الأخبار» إنّ «التواصل بين باسيل ونكد لم ينقطع»، مؤكداً أنّه «لم نسكت يوماً عن الموضوع». يوضح عون أنّ «القصة تتعلّق بالفاتورة التي يدفعها المواطن، لا يجوز الخلط بين هذا وبين التجديد للامتياز. أخذوا المواطنين رهائن، ولم يقولوا لنا إن كانت التسعيرة صح أم لا».

ما يحصل في زحلة حالياً، هو صراع مصالح بين أصحاب الرساميل، الذين يُريدون مراكمة الأرباح من مؤسسات الدولة. أصحاب امتيازات الكهرباء هم وسطاء بين الدولة والمواطن، الذي لا يريد أكثر من كهرباء 24/24. من هذه الخاصرة الرخوة، يطلّ أصحاب الامتيازات والراغبين في الحصول عليها، مُستفيدين من استقالة الدولة من مهامها، وغرقها في العجز، للتسويق لخيار الخصخصة كحلّ إنقاذي وحيد، فيما التجارب تؤكد العكس.

تنتشر في زحلة أخبار عن رغبة الضاهر في الحصول على امتياز الكهرباء (هيثم الموسوي)

تعليق

كريدية وإرث يوسف

إ.ف

مبتسماً، يتحدث رئيس هيئة أوجيرو عماد كريدية عن التلفيق المتعمّد والاستهداف لأوجيرو، وهو يدرك أن «الأخبار» تملك كل المستندات التي تدعم كل حرف كتب عن أوجيرو. مع ذلك، قرر الرجل أن لا يصاب باليأس. وهذه المرة لم يكتف بظهوره شخصياً، عبر قناة «أم تي في»، ليدحض كل الافتراءات التي تطاوله، بل استعان بمدير الموارد البشرية بسام جرادي ليدعمه في حملته ضد المتضررين «من استعادة دور أوجيرو في الاقتصاد اللبناني».

تحدث جرادي عن التعويضات المختلفة واحتساب المفعول الرجعي والدرجات الأربع التي أعطيت للموظفين تطبيقاً لسلسلة الرتب والرواتب، كأسباب لارتفاع الراتب في نهاية أيار 2018، وهذا صحيح (هذه العوامل لم تساهم في رفع رواتب كل الموظفين من دون استثناء، بل هنالك من تراجع راتبه بعد خفض عدد الساعات الإضافية في شكل استنسابي). لكن ما ليس صحيحاً هو قوله إن راتبه عن شهر أيار «يا دوب وصل لـ19 مليون ليرة». فالمستند الرسمي الصادر عن هيئة أوجيرو، وتحديداً عن قطاع الرواتب التابع لمديرية الموارد البشرية التي يديرها جرادي نفسه، بتاريخ 29 أيار 2018، يثبت أنه قبض 31 مليوناً و450 ألفاً و500 ليرة تماماً وليس 19 مليوناً.

وعليه، لا بد من سؤال جرادي عن سبب إخفائه للحقيقة عن الرأي العام، طالما أنه أراد أن يكون «شفافاً» على حد قوله؟ فهل يعقل أن يخرج على الناس ليوضح حقيقة راتبه من دون أن يعرف قيمة المبلغ المالي الذي دخل إلى حسابه المصرفي، وعلى رغم أن قطاع الرواتب يتبع له وهو الذي يحيل الرواتب إلى المديرية المالية وللمدير العام للموافقة وإعطاء أمر الدفع؟

أما بالنسبة لرئيس أوجيرو، الذي أعطى جرادي الإذن بالظهور إعلامياً، وقد ظهر معه في المقابلة نفسها، فهل يعلم أن الأخير أعطى أرقاماً خاطئة للرأي العام؟ وإن كان يعرف الرقم الصحيح، فكيف يتركه يكذب على الرأي العام؟ أما إن كان لا يعرف، على رغم أن الرواتب تحتاج إلى موافقته قبل صرفها، فهل ثمة من وقّع وأعطى الأمر بالصرف نيابة عنه؟

وإذا كان يحلو لكريدية تكرار الاتهام إلى «من كان يحلّ محل أوجيرو»، قاصداً طبعاً سلفه عبد المنعم يوسف، بالتآمر على مصلحة أوجيرو أو هدر المال العام في أوجيرو، فلماذا لم يتقدم بأي دعوى ضده، أو لماذا لم يكشف للرأي العام أي وثيقة تدينه، خصوصاً أن واجباته ومسؤولياته تفرض عليه أن لا يكتفي بالإشارة والتلميح الشفهي والإعلامي إلى المخالفات والفضائح التي اكتشفها أو يكتشفها، بل إن من واجبه توثيقها وتفنيدها وإعلام الأجهزة الرقابية المختصة والنيابات العامة في شأنها لإجراء اللازم ومعرفة المرتكبين والجناة واسترجاع المال المنهوب أو المهدور. وفي حال لم يفعل ذلك، فهذا يعني أمراً من اثنين، إما أنه يغطي على الفاسدين من دون الحرص على المال العام (للمناسبة سبق لوزير الاتصالات أن أصدر قراراً يحمل الرقم 1/499 تاريخ 2017/10/25 يتهم فيه كريدية بهدر المال العام)، وإما أنه يسعى إلى حرف الأنظار عما فعله أو ليغطي فشله في إدارة الهيئة.

ثم ألم يكن كل المدراء الحاليين، من دون استثناء، يعملون مع يوسف أو كانوا موظفين تحت إمرته؟ ماذا يعني ذلك؟ ثمة احتمال من اثنين: إما أن عبد المنعم يوسف كان وحده مسبب الفساد وكان كل من حوله، وهم أنفسهم في مواقع المسؤولية مع كريدية حالياً، ساكتين عن هذا الفساد طيلة 11 سنة، وإما كانوا جميعاً، أي عبد المنعم يوسف وجميع هؤلاء المدراء وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين، مشتركين في الفساد. وهذا يعني عملياً أن هذا الفساد ما زال متفشياً وموجوداً في أوجيرو، لأن الفاسدين ما زالوا موجودين، ما يعني أن كريدية يقول كلاماً هدفه دفع التهمة عنه، ولكن من الأنسب له في الإطلالة التلفزيونية المقبلة أن يشرح ماذا فعل بإرث يوسف وما هي أبرز ركائز خطته الإصلاحية النهضوية التبشيرية في القطاع الذي يدر ذهباً في لبنان؟